


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس- سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

ش إ م ف أ م
P.I.E.E.M

بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

01

الملتقى العلمي الدولي
حول




# الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية

أيام 20-21 أكتوبر 2009

**عنوان المداخلة**

## ركائزالحوكمة و دورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية

**من إعداد الباحث:**


| | |
|---|---|
| أ.د . عبد الرزاق الشحادة<br>جامعة الزيتونة الأردنية<br>كلية الأقتصاد و العلوم الأدارية<br>قسم المحاسبة | د. سمير ابراهيم البرغوثي<br>جامعة الزيتونة الأردنية<br>كلية الأقتصاد و العلوم الأدارية<br>قسم المحاسبة |

## ركائز الحوكمة و دورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية


**الملخص**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور ركائز الحوكمة المتمثلة بالرقابة و الإفصاح و إدارة المخاطر في تجنب المنظمات المصرفية مخاطر التعثر والفشل المالي والإداري فضلا عن دورها في تعظيم القيمة السوقية للمنظمة بما يضمن لها عنصر النمو والاستمرارية حيث توفر الحوكمة معايير الأداء الكفيلة بالكشف عن حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة بقدر يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في أسواق المال والعمل على استقرار تلك الأسواق ،حيث اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من أداة الدراسة المتمثلة في استبانة وتم توزيعها على مجتمع الدراسة و قد خلصت الدراسة إلى أن الجهود المبذولة من قبل الحكومة السورية بشأن التشريعات الجديدة و تعديل لتشريعات السابقة تهدف إلى تحسين المناخ الاقتصادي العام و العمل بشكل فعال و شفاف في سوق دمشق للأوراق المالية و الدخول إلى منظومة الأسواق العالمية بالإضافة إلى ذلك فإن لها دور هام في تحقيق ركائز الحوكمة في تلك الوحدات ولقد أوصت الدراسة دليلا إرشاديا لحوكمة المنظمات يهدف إلى تعزيز الحوكمة و إدارة المخاطر في المصارف يوضح فيه أهمية الحوكمة في تحقيق السلامة و المتانة للعمليات المصرفية و المعايير الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية و كيفية قيامهم بأداء واجباتهم تجاه المساهمين و المودعين بالإضافة إلى توضيح واضح لمسؤوليات و أعمال كل من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية .


**المقدمة:**

إن ما يشهده العالم الأن من تحرير لاقتصاديات السوق، وما يتبعها من تغيرات فى الأسواق المالية، وما يترتب عليها من نتائج اقتصادية لها تأثير بالغ على الاقتصاديات القومية أدى ذلك إلى زيادة حدة المنافسة بين تلك المنظمات و في بعض الحالات أدى إلى حدوث انهيارات مالية نتيجة لجوء هذه المنظمات إلى إجراء الكثير من الممارسات الإدارية والمالية الخاطئة والتي تمثل نوعا من التصرفات المهنية غير الأخلاقية من جانب الإدارة بصفتها وكيلة على المساهمين و ذلك سعيا نحو تحقيق و تعظيم منافعها الذاتي على حساب هؤلاء المساهمين و لقد استخدمت في سبيل ذلك أدوات مختلفة أهمها التلاعب في السياسات المحاسبية لتأثير على الأرقام المحاسبية بشكل عام و على الربح و نسب توزيعه بشكل خاص مما دعى إلى ضرورة الاستعانة بآليات حديثة للإدارة ولرقابة من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة في جميع أنواع المنظمات كإطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال من خلال تفعيل الشفافية و المساءلة و العمل على تحقيق العدالة بين الأطراف المهتمة باقتصاديات المنظمة و بالإضافة إلى ذلك فهي تهدف إلى إعادة هيكلة أنظمتها على المستوى الكلي و الجزئي باعتبارها مجموعة من الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر التي تقوم بها الإدارة من خلال الاعتماد على المدخل الأخلاقي و المدخل القانوني بالإضافة إلى المدخل المعرفي حيث يرتكز المدخل المعرفي المختص بالمعرفة المحاسبية على الركائز الثلاثة التالية :

- مجموعة من الأدوات الرقابية الداخلية والخارجية لتفعيل المساءلة.
- الإفصاح المحاسبي لتحقيق الشفافية.
- إدارة المخاطر لتجنب حدوث الأزمات وضمان حقوق جميع الأطراف

وبالتالي فإن الحوكمة في ظل تطبيقها الفعال قادرة على حل مشكلة هيمنة شخص أو أكثر من المـدراء التنفيذيين على قرارات مجلس الإدارة والحد من تأثيرهم على التقارير المالية من خلال استخدام أساليب إدارة الأرباح وتبديد قلق المستثمرين من ازدياد تركيز قوة التحكم في أيدي إدارة المصرف ورفع ثقـتهم في أسواق المال وفي المصارف التي تساهم في الاقتصاد الوطني(1)

## أهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث من خلال تحليل و دراسة و إلقاء الضوء على النقاط التالية

1. أهمية ركائز الحوكمة في منظمات الأعمال بشكل عام و في البيئة المصرفية السـورية بشـكل خاص و دورها في تفادي الأزمات الاقتصادية و ضمان المعاملة المتوازنة لجميع الأطـراف و استمرار النشاط الاقتصادي و تحقيق النمو.
2. دور ركائز الحوكمة في تجنب المخاطر الناتجة عن الممارسات السلبية لإدارة الربح مما يشكل دافعا قويا للمنظمات بتبني تلك الركائز و بيان فما إذا كانت تلك الركائز يمكن تحقيقها من خلال القوانين و التشريعات الناظمة لعمل المصارف السورية .

## أهدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الغايات التالية :

1. تحليل ركائز الحوكمة في البيئة المصرفية السورية ومدى توافقها مع التشريعات و القوانين الصادرة عن منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية
2. بيان آلية تفعيل ركائز الحوكمة في البيئة المصرفية لزيادة فعاليتها في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح.
3. الخروج بتوصيات من شأنها تحقيق الشفافية و الموضوعية في التقارير المالية المصدرة من قبل المصارف السورية.

## مشكلة البحث

إن الاتجاه إلى ما يسمى باقتصاد المعرفة من خلال نقل المعرفة لجعل النشاط الاقتصـادي أكثر فاعلية وتأثيراً عبر التفاعلات الجديدة والتي عرضت المنظمات المصرفية للمنافسة حادة بين تلك المنظمات واجهه في بعض المصارف فساد في الإدارة متمثل باللجوء لبعض الممارسات المحاسـبية الخاطئة أو استخدام المرونة في السياسات المحاسبية لتأثير على التقارير المالية لتعظيم دالـة منفعتهـا على حساب مصالح المساهمين و أصحاب المصالح– من ثم كان لابد من البحث عـن آليـات وأدوات جديدة لتوفير التقارير المالية الصادقة و العادلة .

مما سبق فإن مشكلة البحث يمكن تمثيلها من خلال الأسئلة التالية :

[1] نعيم سابا خوري –مهنة المحاسبة بين التعثر المالي والتحكم المؤسس في الشركات –البنوك في الأردن –العدد التاسع –المجلد الواحد العشرون -2002-ص35

1. ما هي دور ركائز الحوكمة في ترشيد إدارة و توزيع الأرباح و الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية السورية؟
2. إلى أي مدى يمكن للقوانين و التشريعات الناظمة لعمل الوحدات المصرفية في البيئة السورية تحقيق ركائز الحوكمة في تلك الوحدات و ترشيد إدارة و توزيع الأرباح في هذه البيئة و الحد من مخاطرها؟

## فرضيات البحث :

انطلاقا من عناصر المشكلة التي تم طرحها سابقا يمكن عرض الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى :إن لركائز الحوكمة دور في ترشيد إدارة وتوزيع الأرباح و الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية السورية .

الفرضية الثانية : إن للقوانين و التشريعات الناظمة لعمل البيئة المصرفية السورية دور في تحقيق ركائز الحوكمة في تلك الوحدات.

## منهجية البحث :

قام الباحثان في دراستهما بإتباع الأتي :

1. مدخل التحليل الوصفي بالاعتماد على الكتب و الدوريات و المجالات و المقالات العربية و الأجنبية بالإضافة إلى استخدام شبكة الانترنت
2. الدراسة الميدانية المعتمدة على الاستقصاء الميداني لتحديد المحددات و الدوافع و الأساليب الخاصة بالإدارة في التأثير على آلية إدارة الأرباح في البيئة المصرفية السورية ،و ذلك من وجهة نظر الأطراف ذات التأثير المباشر في البيئة المصرفية وهم أعضاء مجالس الإدارة –المديرين التنفيذيين – المدراء الماليين –المراجعين الداخلين –المراجعين الخارجين وفي سبيل تحليل البيانات و اختبار الفرضيات سوف يتم الاستعانة ببرنامج الإحصائي SPSS.

## مجتمع و عينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التقليدية و الإسلامية الخاصة العاملة في البيئة السورية و حيث يبلغ عدد هذه المصارف ثمانية مصارف تقليدية و مصرفيين إسلاميين وتتكون عينة الدراسة من مصرفين إسلاميين و أربعة مصارف تقليدية خاصة أما أفراد مجتمع الدارسة فهم من أعضاء مجالس الإدارة،المديرين التنفيذيين ،المدراء الماليين،المراجعين الداخلين،المراجعين الخارجين

الدراسات السابقة :

(1) دراسة عبد الرزاق الشحادة بعنوان الحوكمة و المنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية(2008)[2]

[2] عبد الرزاق الشحادة - الحوكمة و المنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية-مجلة بحوث جامعة حلب – سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية –العدد 52لعام 2008

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة آليات الحوكمة القائمة على معلومات محاسبية تمثل الوضع المالي العادل للمؤسسة المصرفية ، في تبديد قلق الأطراف أصحاب المصلحة في اقتصاديات تلك المؤسسات المصرفية و توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات المصرفية الناجحة هي تلك المؤسسات التي ستأخذ بالآليات التي تقوم عليها عملية الحوكمة لما لها دور في ترسيخ القواعد و الضوابط و السياسات المحاسبية و المالية القادرة على التخفيف من أساليب التلاعب في نتائج الأعمال للمؤسسات المصرفية.

و بالتالي التخفيف من المخاطر الناتجة عن عمليات الفساد و الغش و سواء الإدارة و التلاعب في إدارة و المكاسب.

و كان من أهم التوصيات التي أوصى بها الباحث ضرورة الحد من المرونة المتاحة أمام القائمين على العملية المحاسبية في معايير المحاسبة من خلال صياغة استراتيجية و معايير للسلوك المهني و الأخلاقي و المسؤولية و الأمانة.

(2) دراسة عصام فهد العربيد بعنوان معايير الإفصاح بالقوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية بين التحكم المؤسسي و رقابة المصرف المركزي(2004) [3]

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى أهمية تحقيق الانسجام و التوافق بين الإفصاح في القوائم المالية و توفير المعلومات للمساهمين و الأطراف الأخرى وبين التحكم المؤسسي الذي يركز على استمرارية المصارف التجارية بالعمل و العمل بالتوافق مع إرشادات المصارف المركزية بهذا الخصوص و توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن مفهوم التحكم المؤسسي الحل الأمثل حيث يدعو إلى التعاون بين الأطراف الرئيسية الفاعلة في عملية التحكم و هم المساهمين و لجان التدقيق و مجالس الإدارة

(3) دراسة الرفاعي إبراهيم مبارك بعنوان دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح (2003)[4]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ودراسة العوامل المؤثرة على دور المراجع الخارجي في الرقابة على جودة الأرقام المحاسبية التي يتم التقرير عنها و خاصة رقم صافي الأرباح وتقديم دليل ميداني من الوسط المهني في جمهورية مصر العربية و توصل الباحث إلى أنه يمكن الكشف عن ممارسات الإدارة الخاصة بالتلاعب في رقم الأرباح عن طريق فحص المخصصات التي تقوم الإدارة بتكوينها و مراجعة أثر تغيير السياسات المحاسبية على رقم الأرباح.

(4) دراسة محمد عبد الفتاح محمد إبراهيم دراسة إختبارية لموقف مراقب الحسابات من ممارسات إدارة الربح (2003)[5]

---

[3] عصام فهد العربيد بعنوان معايير الإفصاح بالقوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية بين التحكم المؤسسي و رقابة المصرف المركزي مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية -المجلد (23) -العدد (1)- 2004-ص72-92

[4] الرفاعي إبراهيم مبارك ، دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح ، المجلة العلمية التجارة و التمويل –كلية التجارة جامعة طنطا ،2003-ص162-187

[5] محمد عبد الفتاح محمد إبراهيم -دراسة إختبارية لموقف مراقب الحسابات من ممارسات إدارة الربح-مجلة الدراسات المالية و التجارية –العدد الثاني -2003-ص419-471

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المفسرة و المؤثرة في ظاهرة ممارسات إدارة الربح بالشركات المساهمة المقيدة و المتداول أوراقها المالية بالبورصة و اقتراح إطار يدعم دور مراقب الحسابات في التحقق من خلو القوائم المالية من ممارسات إدارة الربح و توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن مهنة المراجعة تتعرض لمجموعة كبيرة من الضغوط .

(5) دراسة بدر نبيه ارسانيوس بعنوان دراسة اختبارية لأثار آليات حوكمة الشركات على تطور الأداء و التنبؤ بالقيمة السوقية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية(2002) 6

هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور معايير و مبادئ حوكمة الشركات في ضبط المعالجة المحاسبية و حسم مشاكل القياس من ناحية ، وضبط شكل وعرض ومحتوى الإفصاح المحاسبي من ناحية أخرى، و توصل الباحث نتيجة دراسته الاختبارية إلى أن تطبيق آليات الحوكمة له أثر على جودة و منفعة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية مما ينعكس ذلك على تطور أداء الشركات في سوق الأوراق المالية المصرية ،و على القيمة السوقية المتوقعة للسهم في ذلك السوق بالرغم من بعض أوجه القصور في تطبيق آليات الحوكمة

(6) دراسة أمين السيد أحمد لطفى بعنوان الإطار المحاسبي و الإفصاح عن هيكل حوكمة الشركات و أثره على فجوة توقعات المراجعة (2002)7

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أسباب الفساد و سوء الإدارة في جذب رؤوس الأموال و عدم قدرتها على توليد الأرباح و الوفاء بالمتطلبات القانونية و توقعات المجتمع المال منها وتوصل الباحث إلى أن افتقاد الشفافية و الوضوح و الدقة في الحسابات الختامية للشركات و المشروعات جعل المستثمرين غير قادرين على اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح و أصبح لازما على المستثمرين البحث عن الشركات التي بها هياكل سليمة تستخدم لإدارة الشركة من الداخل و الإشراف عليها لمنع أي تلاعب في الأرقام المحاسبية المنشورة في القوائم المالية.

**(2) الإطار النظري للدراسة:**

## أولا"-ماهية و أهداف الحوكمة في البيئة المصرفية:

على الرغم من عدم وجود تعريف موحد عالمي للحوكمة فمن الواضح مما سبق أن المبدأ هو التحكم بكافة العلاقات السلوكية للمنظمة والمتعاملين معها ،أي الطريقة التي تدار بها أعمال المصرف بما في ذلك وضع الأهداف المؤسسية ،وإدارة المخاطر، وإيجاد ترابط وتناسق بين الأنشطة والسلوكيات المؤسسية من جهة وتوقع أن تعمل الإدارة بأسلوب آمن وسليم من جهة أخرى(8).

6 بدر نبيه ارسانيوس -دراسة اختبارية لأثار آليات حوكمة الشركات على تطور الأداء و التنبؤ بالقيمة السوقية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية –مجلة الدراسات المالية و التجارية –العدد الثالث -2002

[7] أمين السيد أحمد لطفى بعنوان الإطار المحاسبي و الإفصاح عن هيكل حوكمة الشركات و أثره على فجوة توقعات المراجعة ، كلية الدراسات المالية والتجارية ، كلية تجارة بني سويف – جامعة القاهرة ،السنة الثانية عشرة ،العدد الأول 2002

8 طارق عبد العال حماد –حوكمة الشركات ((المفاهيم –المبادئ –التجارب -)) تطبيقات الحوكمة في المصارف –الدار الجامعية 200- ص424

وتُحدد حوكمة المنظمات في البيئة المصرفية العلاقات بين إدارة المصرف ومساهميه والأطراف الأخرى ذات المصلحة ،وتعمل بشكل أساسي على الجمع بين القوانين والتعليمات والرقابة بهدف التأكد من تقيد المصرف بها وتوافقها مع أهداف المصرف ومعايير السلامة بشكل عام وأهداف المصرف المركزي ومتطلبات لجنة بازل بالإضافة إلى أنها توفر آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة بهدف تعزيز أداء المصرف(9).

وتتزايد أهمية تفعيل وتطبيق الحوكمة في البيئة المصرفية للسببين أساسيين هما:

–إن القطاع المصرفي من أهم مكونات اقتصاديات الدول، ومن جهة أخرى فإن المصارف هي من أشد القطاعات حساسية للمخاطر بسبب الخصوصية في تركيبة حقوق الملكية كما أسلفنا سابقاً .

–خضوع القطاع المصرفي عالميا ومحليا لإجراءات رقابة تختلف عن باقي المنظمات ولذلك لكي تستطيع المنظمات المصرفية مواجهة المصارف العالمية لابد لها من الالتزام بالمعايير الرقابية العالمية مثل بازل II وما حملته من ضرورة الالتزام بكفاية رأس المال متطلبات رقابية أهمها القدرة على مواجهة المخاطر سواء كانت مخاطر ائتمان أو سوق أو مخاطر تشغيل.ولقد أصدرت لجنة بازل عام 2006 نسخة محدثة بعنوان :

- "Enhancing corporate governance for banking organization"

يتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في: (10)

– المبدأ الأول:يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالمصرف، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء المصرف وسلامة موقفة المالي ،ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية كما يشكل مجلس الإدارة لجنة إدارة ولجنة الأجور .

– المبدأ الثاني:يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للمصرف وقيم ومعايير العمل .

– المبدأ الثالث:يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة في المصرف لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين

– المبدأ الرابع: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس .

– المبدأ الخامس: يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراجع الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية

– المبدأ السادس:يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية المصرف في الآجل الطويل

---

9 تقرير السنوي للبنك المركزي الأردني 2004 ،ص8-9

10 http://www.idbe-egypt.com/doc/governance.doc.

– المبدأ السابع:تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة ، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في المصارف فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة المصرف في ظل نقص الشفافية .

– المبدأ الثامن:يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات المصرف والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.

أما في البيئة المصرفية السورية فلا تتضمن مبادئ خاصة بالحوكمة تعمل على تنظيم إدارتها و رقابة عملياتها كما هو الحال قي معظم الدول حيث أصدر البنك المركزي الأردني دليلا شاملا إرشاديا لحوكمة المنظمات يهدف إلى تعزيز الحوكمة و إدارة المخاطر في المصارف

ولكن ينظم العمل المصرفي من خلال مجموعة من القوانين و القرارات و التشريعات تتمثل فيما يلي :

– القانون رقم /28/ للعام 2001 المتعلق بإحداث المصارف الخاصة والمشتركة

– قانون النقد الأساسي رقم /23/ للعام 2002 المتضمن إحكام تنظيم ومراقبة المصارف في الجمهورية العربية السورية[11]

– المرسوم التشريعي رقم 34 للعام 2005 الخاص بسرية المصارف

– المرسوم التشريعي رقم 33 للعام 2005 الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

– المرسوم التشريعي رقم /35/ للعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية.

– القانون رقم 22 لعام 2005 القاضي بإحداث هيئة للأوراق و الأسواق المالية .

– المرسوم التشريعي رقم 55 للعام 2006 الذي يرسم قانون سوق الأوراق المالية

كما أصدرت رئاسة مجلس الوزراء مجموعة من القرارات التي تنظم العمل في البيئة المصرفية وآلية التعامل بالأوراق المالية التي تصدرها تلك المصارف في سوق الأوراق المالية كما يلي:

- القرار رقم 3394 القاضي باعتماد معايير المحاسبة الإسلامية من قبل المصارف الإسلامية العاملة و المسجلة في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي خلال إعداد حسباتها
- القرار رقم 3943 الذي يقرر نظام و تعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية
- القرار رقم 3944 الذي يقرر نظام اعتماد مفتشي الحسابات لدى الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية .
- القرار رقم 3945 الذي يقرر نظام إصدار وطرح الأوراق المالية.

القرار رقم 3946 الذي يقرر التعليمات التنفيذية لقانون هيئة الأوراق والأسواق المالية

ثانيا–: ماهية إدارة الربح في البيئة المصرفية

نشأ مفهوم إدارة الربح نتيجة تغير مفهوم الوحدة المحاسبية، وانفصال الملكية عن الإدارة وبالرجوع إلى الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع والتي تناولت تعريف إدارة الربح نجد أنها عرفت بأنها منهجية

[11] http://www.sana.org/ara/2/2005/05/04/pr-6142.htm

تستخدمها الإدارة لاختيار السياسات المحاسبية بهدف تقديم حلول ومعالجات محاسبية لمشاكل قائمة أو محتملة وإكساب التقارير المالية صورة قد تغاير الحقيقة والواقع ولأهداف مشروعة أوغير مشروعة(12)
وفي تعريف آخر لإدارة الربح بأنها استخدام التسويات في إعدادالتقارير المالية وفي تنظيم الصفقات لتعديل التقارير المالية وذلك لتضليل بعض أصحاب الحصص حول الأداء الاقتصادي للمنظمة أوللتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على التقارير المحاسبية (13)

"use of judgment in financial reporting and in structuring transactions to alter financial reports to either mislead some stakeholders about the underlying economic performance of the company, or to influence contractual outcomes that depend on reported accounting judgments"

ومن خلال التعاريف السابقة يستنتج الباحثان على أن إدارة الربح هي عبارة عن التلاعب بالأرقام المالية وبشكل خاص مؤشر الربح ونسب توزيعه .

ومن أكثر الأدوات المستخدمة في إدارة الأرباح من قبل إدارة المصارف آلية تمهيد الدخل (14) التي تعتمد على تقليل مقصود لحدة التقلبات في الأرباح المعلنة للمصرف عن المستوى الطبيعي لأرباحها إلى الدرجة التي تسمح بها المبادئ المحاسبية المقبولة(15).

و بشكل عام تختلف أساليب الإدارة في التأثير على التقارير المالية باختلاف أهدافها وأن أقلها ضرارا هي الأساليب التي تكون ضمن المرونة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموما و أخطرها تلك الأساليب التي تستخدم التزوير وإثبات العمليات الوهمية و تسمى بإدارة الأرباح السيئة و تتجلى دوافع الإدارة باستخدام أساليب إدارة الربح بدافعيين أساسيين

الدافع الأول :الحفاظ على بقاء واستمرار المصرف في سوق المنافسة

الدافع الثاني :تحقيق منافع ذاتية للإدارة .

**<u>رابعا"–ركائز الحوكمة و تأثيرها على إدارة الربح :</u>**

تتمثل ركائز الحوكمة المعتمدة على المعرفة المحاسبية على كل من الرقابة و الإفصاح المحاسبي و إدارة المخاطر و يتناول الباحثان تحليل و دراسة كل ركيزة و أثرها على إدارة الربح على حدة:

(1) –تأثير الرقابة على إدارة الربح

**<u>1–دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الربح :</u>**

أن من أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو زيادة الثقة في التقارير المالية بما يخـــدم جميـــع الأطـــراف المهتمة باقتصاديات المصرف وذلك ما يتضمن من إجراءات وعمليات ووسائل وسياسات أصبح يشكل

12 شريف محمد البارودي –تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختبارية – الفكر المحاسبي –جامعة عين شمس كلية التجارة –العدد الأول –2002- -ص93

13 **Scott B. Jackson and Marshall K. Pitman, Auditors and Earnings Management, The CPA Journal, The New York State Society of CPAs,2006.p1-3**

14 Burgstahler, D., and Dichev, I., 1997, "Earnings Management to Avoid Earnings Decreases and Losses," *Journal of Accounting and Economics*, 24,pp 99-126.

15 عمر عيس جهماني –سلوك تمهيد الدخل في الأردن "دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان –المجلة العربية للمحاسبة –المجلد الرابع-العدد الأول -2001-ص 110

حجر الأساس في نجاح المنظمات باعتباره نظام متكامل الأجزاء والبنيان وشامل لجميع أوجه النشاط في المصرف من أمور مالية وتشغيلية وإدارية أي يحقق الرقابة الاقتصادية على أنشطة و عمليات المصرف(16).

ولقد أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة توفر خمسة مكونات مترابطة للرقابة الداخلية كي تستطيع تحقيق أهدافها تشمل ما يلي : (17)

– بيئة الرقابة
– تقييم المخاطر
– الاتصالات والمعلومات
– أنشطة الرقابة.
– المراقبة:

ونتيجة الأهمية المتزايد لدور أنظمة الرقابة الداخلية في منظمات الأعمال ومنها المصارف في تحقيق أهداف جميع الأطراف المتهمة بالمصارف فقد دعت الكثير من المنظمات المهنية والأكاديمية المختصة بالأمور المحاسبية للإفصاح عن فعالية نظام الرقابة في منظماتهم والإفصاح عن النقص الجوهري في نظام الرقابة الداخلية ومناطق الضعف الهامة نسبيا في تصميم النظام أو تطبيقه. (18)

**ويرى الباحثان** أن إفصاح الإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية سوف يشجع الإدارة على التزام بتصميم نظام رقابة داخلية و توفير جميع المقومات التي من شأنها أن تعمل على أن يحقق نظام الرقابة الداخلية الأهداف المنشودة له .

**2–دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الربح :**

تهدف إدارة المراجعة الداخلية إلى تحسين أداء المنظمات وتفعيل مفهوم المساءلة و بالتالي الحد من أي تأثير للإدارة على مصالح الأطراف المهتمة باقتصاديات المصرف،ويتم ذلك من خلال إعادة هندسة عملية المراجعة الداخلية في البيئة المصرفية بما يوفر الضمان الكافي لزيادة فعاليتها كنشاط مضيف للقيمة حيث يتم النظر إلى وظيفة المراجعة الداخلية من منظور شامل للنواحي المالية والإدارية في المصرف والتي تبدأ بالتخطيط ثم التنفيذ فالإتصال وإعداد التقارير وتنتهي بالمتابعة ،ثم إخضاع كل نشاط للتحليل الوظيفي لدعم الوظائف المهام المضيفة للقيمة بما يكفل ليس فقط جودة وسرعة الأداء بل أيضا فاعليته من منظور سلسلة القيمة(19) .

ولزيادة فعالية المراجعة الداخلية في الحد من الممارسات السلبية للإدارة الأرباح لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية :

أ– كفاءة المراجع:

[16] علي حاج بكري –دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال –المجلة العلمية لكلية التجارة "بنين " – جامعة الأزهر –العدد 30 –لسنة 2005-ص 103-105

[17] أحمد علي إبراهيم –إستراتيجية المراجعة –الدراسات والبحوث التجارية –جامعة الزقازيق –العدد الأول -1997-ص18

[18] الرفاعي إبراهيم مبارك ، دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح ،–مرجع سبق ذكره -ص269

[19] محمود يوسف الكاشف –نحوإطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة –المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – جامعة عين شمس –كلية التجارة –العدد الرابع -2000-ص46

ب-المتطلبات المهنية : وما تفرضه المعايير وقواعد السلوك المهني.ولقد تناولت معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن المعهد المراجعين الداخلين في الولايات المتحد الأمريكية آلية تفعيل عمل المراجع الداخلي بالإضافة إلى ذلك فقد أصدر قواعد للسلوك الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية و تشمل تلك المبادئ( النزاهة -الموضوعية، السرية ، الكفاءة المهنية )

ت- الإشراف والتشاور مع أعضاء مجلس الإدارة و لجان المراجعة و الإدارة التنفيذية

ث- تحقيق أكبر قدر ملائم من الاستقلالية للمراجع الداخلية .

3-دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الربح :

تعتبر لجنة المراجعة بشكل متزايد من ركائز الحوكمة ونظرا لطبيعة دور لجنة المراجعة المتميزة فأن تفعيلها سوف يسهم في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح نظرا لأن نطاق عملها يشمل ما يلي

- إشراف لجنة المراجعة على المراجعة الخارجية
- إشراف لجنة المراجعة على التقارير المالية : وذلك من خلال مناقشة القوائم المالية مع الإدارة العليا وتقديم النصح للإدارة في حالة تعدد وجهات النظر بخصوص القضايا المحاسبية الهامة كما في حالة الاختيار من بين السياسات المحاسبية والنظر في السياسات المحاسبية المستخدمة (20)
- إشراف لجنة المراجعة على نظام الرقابة الداخلية
- إشراف لجنة المراجعة على المراجعة الداخلية

مما سبق يستنتج الباحثان أن تنفيذ تلك الأنشطة من خلال لجنة المراجعة سوف يؤدي إلى تخفيض حالات القياس المحاسبي غير الملائمة وتخفيض حالات عدم كفاية الإفصاح المحاسبي.

ولكي تستطيع لجان المراجعة تحقيق دورها بفعالية لا بد من توافر مجموعة من الصفات الأساسية تتمثل بما يلي : (21).

1-الاستقلالية وتوفير الوقت اللازم للقيام بوظائف لجنة المراجعة.

2-توافر خلفية مناسبة عن أنشطة المنظمة سواء المالية أو غير المالية والخبرة الكافية بمجالات المحاسبة والمراجعة والتمويل.

**4-دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الربح:**

إن المشكلة الرئيسية في العلاقات التعاقدية هي عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المهتمة باقتصاديات المنظمة فليس من شك في أن الوكيل (الإدارة)لديها خبرة ومعلومات أفضل من حيث الكم والكيف عما يمتلكها الأصيل (المساهمين)الأمر الذي يدفع الوكيل إلى العمل على استغلال ما لديه من المعلومات في تنظيم منفعته وبالتالي يحدث التعارض في المصالح وهنا يبرز دور المراجعة الخارجية كأداة للرقابة على تصرفات الوكيل وتخفيض هذا التعارض

و لزيادة فعالية المراجعة الخارجية في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح لابد من الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية

---

[20] جورج دانيال غالي -تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة -الدار الجامعية 2001- ص104

[21] ليلى محمد لطفي حسن مرعي -تقييم جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية من منظور ممارسات إدارة الربحية "دراسة ميدانية "-مجلة الدراسات المالية والتجارية -العدد الثالث -ديسمبر -2002-ص755

1. الالتزام بمعايير المراجعة الدولية
2. الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي
3. وجود نظام للرقابة على جودة أداء المراجعة الخارجية سواء من خلال أن تتم عملية الرقابة من داخل مكتب المراجعة بواسطة أعضاء من مستوى تنظيمي أعلى،أوبواسطة مكاتب أخرى في إطـــار (Peer Review) .(22)
4. اعتماد المراجع على كل من نظم دعم القرار ونظم الخبرة لما لها من دور كبيـــر فـــي ترشـــيد أداء المراجع الخارجي وذلك من خلال التغلب على مشكلة التخصص وتقسيم العمل والسرعة في إنجاز مهام المراجعة وترشيد الحكم المهني والتقدير الشخصي.(23)
5. الارتقاء بمفهوم الإفصاح في تقرير المراجعة وذلك بزيادة تأكيد الصدق المحاسبي به وتوسيع نطاقـــه ليتضمن معلومات تفي باللإحتياجات المتعددة لمستخدميه ومواكبة التطورات المستمرة في بيئة الأعمـــال (24)
6. إن اعتقاد المراجع بأن الإدارة لديها دوافع لإدارة الأرباح يؤدي إلى تقدير احتمال مرتفع أن تتضـــمن التقارير المالية أخطاء جوهرية سواء كانت إدارة الأرباح بالتخفيض أو بالزيادة(25)
7. تقدير المراجع لمسئوليته القانونية مما يدفعه لتحقيق مستوى جودة عالية لعملية المراجعة وبالتالي تنخفض احتمالات التلاعب في رقم الأرباح و نسب توزيعه بما يحقق مصالح إدارة المصرف.

5–**<u>دور رقابة المصرف المركزي على أعمال المصارف في الحد من ممارسات إدارة الربح:</u>**

إن للمصرف المركزي مسئولية التأكد من أن إدارة المصارف لم تخالف القوانين والتعليمات والمعـــايير المحاسبية التي تعتمدها في إعدادها للتقارير المالية والإفصاح عنها(26).ولقد طالبت معظم المصـــارف المركزية في الدول ومنها المصرف المركزي في سوريا وجميع الدول العربية المجاورة بضرورة إعداد التقارير المالية والإفصاح عنها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بهدف إلزام إدارتهـــا بإتبـــاع سياســـات محاسبية ملائمة وسليمة تزيد ثقة المساهمين وأطراف المصالح الأخرى بالتقارير المالية من جهة وتحـــد من قدرة الإدارة من التلاعب بالسياسات المحاسبية بهدف تحقيق دوافعها الانتهازية ،كما أن المصـــرف المركزي فرض على المصارف الإسلامية بضرورة إعداد التقارير المالية والإفصاح عنها وفقا للمعايير المحاسبة الإسلامية وذلك بهدف إلزام إدارتها بإتباع سياسات محاسبية ملائمة وسليمة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية .

(2) تأثير الإفصاح المحاسبي على إدارة الربح:

---

[22] محمد سامي راضي –الخصائص المحددة لجودة المراجعة –أفاق جديدة – كلية التجارة –جامعة المنوفية -السنة العاشرة –العدد الثاني -1998–ص262

[23] محمد بهاء الدين إبراهيم أحمد –إطار مقترح لبيان دور التكامل بين نظم دعم القرار ونظم الخبرة في ترشيد أداء المراجع الخارجي – الفكر المحاسبي –كلية التجارة –جامعة عين شمس –ملحق العدد الثاني -2000–ص172

[24] جرجس عبده جرجس –الارتقاء بمفهوم الإفصاح في تقرير المراجعة الخارجية لمواكبة الخدمات المتطورة لمهنة المراجعة –الدراسات والبحوث التجارية –كلية التجارة –جامعة الزقازيق –السنة الثامنة عشر –المجلد الثاني -1998–ص 630-631

[25] Scott B. Jackson and Marshall K. Pitman, Auditors and Earnings Management, The CPA Journal, The New York State Society of CPAs,2006.p1-3

[26] نعيم سابا خوري –مهنة المحاسبة بين التعثر المالي والتحكم المؤسس في الشركات –البنوك في الأردن –العدد التاسع –المجلد الواحد العشرون -2002–ص34

يشمل الإفصاح المحاسبي كلا من المعلومات المحاسبية ومجموعة من المتغيرات المتعلقة بالمعلومات عن خصائص المنظمة والمتمثلة في حجمها وسمعتها في السوق وكفاءة مجلس الإدارة ،وثبات واستقرار نشاط المنظمة وعملائها والتنوع في نشاطاتها وغير ذلك من المتغيرات لها تأثير على قرارات مستخدمي التقارير المالية ،حيث تؤثر كفاءة مجلس الإدارة على قدرة المنظمة على النجاح وتحقيق الأرباح في المستقبل (27)

ونتيجة للدور الهام الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي كركيزة أساسية في الحوكمة يهدف إلى تفعيل الشفافية وضمان جودة المعلومات المحاسبية وتجنب الفشل في اختيار القرارات من قبل متتبعي اقتصاديات المصرف وتخفيض حالة عدم التأكد تعددت الدراسات حول آلية تطوير الإفصاح المحاسبي للحد من الممارسات السلبية التي تمارسها الإدارة التنفيذية في التلاعب بمؤشر الربح ونسب توزيعه. وتتمثل تلك الآراء:

1-الإفصاح عن المعلومات التنبؤية التي تساعد على التنبؤ بالأداء المالي والتشغيلي والإداري للمنظمة ويرى الباحثان أن هذا الإفصاح يفيد من الحد من الإشاعات التي تصدر من قبل بعض المنظمات أوبعض الأطراف في السوق ولكن في نفس الوقت لابد عند الإفصاح عن الربح المستقبلي المتوقع استخدام الأساليب العلمية والإحصائية في تخطيط الربح بعيدا عن التقديرات الشخصية للمحاسبين للتأكد من دقة هذا المؤشر المتوقع حيث أنه في بعض الأوقات عندما تفصح الإدارة عن مؤشرا متوقعا للربح يضع الإدارة أيضا بمشكلة الوفاء بهذا المؤشر.

2- الإفصاح عن قيمة ومخاطرة الأصول

ومهما اختلفت أراء الباحثين حول آلية تطوير الإفصاح المحاسبي فلا بد من وجود مجموعة من المعايير المرجعية التي يمكن تطبيقها على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ويمكن لمتخذي القرارات الرجوع إليها بفرض تقويم جودة المعلومات المحاسبية (28)

وبما إن الإدارة عندما تلجأ إلى التلاعب بالتقارير المالية للتأثير على مؤشر الربح ونسب توزيعه تستخدم التلاعب في عرض التقارير المالية كإحدى الوسائل الأساسية لتحقيق أهدافها بهدف إيصال رسائل خاطئة ومخالفة للواقع لمستخدمي التقارير المالية فلابد من تنظيم عملية الإفصاح المحاسبي. من خلال معايير التقارير المالية الدولية IFRS

ثالثاً-تأثير إدارة المخاطر على إدارة الربح :

لكي تستطيع إدارة المخاطر في ظل الحوكمة القيام بدورها يجب في البداية تحديد الأهداف من وجود هذه الدائرة وهذه الأهداف لا يحددها فقط المديرون التنفيذيون وإنما مجلس الإدارة بأعضائه المستقلة والتنفيذية، ولكن عندما تكون أهداف هذه الإدارة محددة من قبل التنفيذيين فسوف تكون أداة مساعدة لها

---

[27]جمال خالد عبد القادر الهبيل - مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمر في الأردن –رسالة ماجستير –جامعة آل البيت –الأردن -2003-ص52

[28]جمال خالد عبد القادر الهبيل - مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمر في الأردن — مرجع سبق ذكره - ص52

في ممارستها السلبية التي تنطوي على مجازفة كبيرة بمصير المنظمة سواء في الأجل القصير أو الطويل(29)

وبما إن الممارسات السلبية لإدارة الربح يترتب عليها احتمال تعرض المصرف مستقبلا لهزات مالية وتشغيلية تنتهي في الأجل الطويل إلى التعثر والفشل المالي فضلا عن تحقيق قيمة مضافة سالبة وتوقع في ارتفاع تكلفة التمويل (30) فلا بد من إدارة المخاطر تحليل أثر تلك الممارسات على المنظمة وبشكل خاص أثر هذه الممارسات على المخاطر سوء الإدارة أومخاطر إساءة أمانة المسئولية الإدارية حيث يقع على عاتق إدارة المخاطر العمل على تخفيضها قدر الإمكان إن لم يكن تجنبها بالكامل Controllable Riskوذلك على العكس من المخاطر السوق ومخاطر الإقتصاد التي لا تستطيع إدارة المخاطر تجنيها بالكامل بشكل عام عند إدارة مخاطر ممارسات إدارة الربح على المنظمة لابد أن تنظر إلى دافع الإدارة في عمليات إدارة الربح من جهة والوسائل التي تلجأ إليه الإدارة في تلك العمليات من جهة ثانية(31)

إذ أثبتت الدراسات السابقة أن ليست عمليات إدارة الربح كلها عمليات لا أخلاقية وإنما هناك ظروف معينة تفرض على الإدارة استخدام الممارسات الإيجابية من إدارة الربح (32).وفي سبيل ذلك عندما تعد الإدارة التقارير المالية فإن إدارة المخاطر تضع إستراتيجية واضحة للحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح التي تهدف في الأغلب إلى تحقيق الدوافع الانتهازية للإدارة وذلك من خلال ما يلي :

1. أن لا يكون هناك مخاطر على سير عمل المنظمة وقيمتها ولا يوجد لدى المنظمة حلا إلا العمل على التخلص من التذبذب في مؤشر الدخل.
2. أن يحقق الأسلوب المستخدم تعديلا في رقم الدخل دون أن يزج بالمنظمة في أعمال غير مرغوبة
3. أن يبتعد الأسلوب المستخدم عن القرارات التشغيلية التي تعمل على رفع مخاطر التشغيل والمتمثلة بالأخطاء التي يتحملها المصرف نتيجة الفشل في أداء الإدارة لمهامها بهدف تعديل فقط أرقام الدخل وإنما لا بد أن تعتمد إدارة المخاطر على صالح المنظمة على المدى الطويل بطريقة صحيحة وسليمة
4. التأكد من أن الأسلوب المستخدم يبتعد عن ارتفاع مخاطر السمعة الناتج عن وجود انطباع سلبي عن المصرف نتيجة انخفاض جودة التقارير المالية والذي قد يؤدي إلى حدوث خسائر في مصادر التمويل أوقد يؤدي إلى تحول العملاء إلى المصارف المنافسة. (33)
5. التأكد من أن الأسلوب المستخدم يبتعد عن ارتفاع المخاطر القانونية الناتجة عن عدم إتباع الإدارة للقوانين والتشريعات والمعايير المعتمدة من قبل الجهات الرقابية الصادرة بشأن أسس إعداد والإفصاح في التقارير المالية

---

[29] مروان شحادة –إدارة المخاطر –البنوك في الأردن –العدد الخامس –المجلد الواحد والعشرون -2002-ص42

[30] عبد الفتاح محمد إبراهيم –دراسة اختبارية لموقف مراقب الحسابات من ممارسات إدارة الربح –جامعة المنوفية –مجلة أفاق جديدة – كلية التجارة –السنة الثامنة عشر – العدد الثالث والرابع -2006-ص166

[31] Kaplan, S.E. 1999. Further Evidence on the Ethics of Managing Earnings: An Examination of the Ethically Related Judgments of Shareholders and Non-shareholders. Working Paper- Arizona State University

[32] Bruns, W.J., Jr. and Merchant K.A. 1990. The Dangerous Morality of Managing Earnings. Management Accounting. Vol. 72(2), pp. 22-25

[33] نعيم دهمش ،زاهر الرمحي –المخاطر لدى المصارف –البنوك في الأردن –العدد الخامس –المجلد الثالث والعشرون-2004-ص34

6. التأكد من أن الأسلوب المستخدم متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في المصارف الإسلامية أي أنه يبتعد عن الكذب والغش ويحقق العدالة لجميع الأطراف ذات المصلحة باقتصاديات المصرف

7. أن يبتعد عن التحريف والتزوير بالشكل الذي يخدم في النهاية مصلحة الإدارة.
8. ألا يحتاج الأسلوب المستخدم إلى القيام بعمليات وهمية مع أطراف خارجية أخرى.
9. أن يتفق الأسلوب المستخدم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
10. أن تستمر المنظمة في استخدام السياسات المحاسبية خلال مجموعة من الفترات المتتابعة. (34)
11. التأكد من الإفصاح عن أسباب السياسات المحاسبية المتبعة وأثر هذا التغيير وذلك للتأكد من عدالة الإفصاح والأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف المتعارضة

قام الباحثان بتحكيم الاستبانة للتأكد من مدى ملاءمتها و مقدرة الأسئلة الموضوعة في التعبير عن مضمون الفرضيات الخاصة بها ،حيث تم عرضها على أربعة محكمين من ذوي الاختصاص و الخبرة من أعضاء الهيئة التدريسية ومن ثم تم استخدام كل من الإحصاء الوصفي لوصف إجابات عينة الدراسة على فقرات الإستبانة باستخدام التكرارات ،و النسبة المئوية ،و الوسط الحسابي ،و الانحراف المعياري و التباين ، كما تم استخدام اختبار

( One Sample T-Test) لاختبار فرضيات الدراسة حيث تم استخدام قاعدة القرار التالية في اختبار الفرضيات :

قبول الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية و القيمة المعنوية (SIG) أكبر من 0.05 .

ورفض الفرضية (H0)إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية .والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 0.05

كما تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس ردود أفراد عينة الدراسة و تحديد نتائج الاختبارات كما يلي :

- المقياس (مؤثر بنسبة كبيرة جدا) تقابلها الدرجة المعيارية (5)
- المقياس (مؤثر بنسبة كبيرة) تقابلها الدرجة المعيارية (4)
- المقياس (مؤثر بنسبة متوسطة) تقابلها الدرجة المعيارية (3)
- المقياس (مؤثر بنسبة ضعيفة ) تقابلها الدرجة المعيارية (2)
- المقياس (مؤثر بنسبة ضعيفة جدا ) تقابلها الدرجة المعيارية (1)

أولاً- **الوصف الديموغرافي لمجتمع و عينة الدراسة :**

تم تخصيص مجموعة من الأسئلة العامة في مقدمة الاستبانة و الخاصة بيانات عامة عن أفراد عينة الدراسة حيث تبين ما يلي :

1-المركز الوظيفي للأفراد عينة الدراسة :

---

[34] ممدوح عبد الحميد –أثر السياسات المحاسبية لإدارة الربح على أسعار الأسهم –مجلة الفكر المحاسبي –كلية التجارة –جامعة عين شمس -2000-ص445-450

يوضح الجدول رقم (1) توزيع أفراد مجتمع و عينة الدراسة حسب الأعمال التي ينتمون إليها كما يلي:

الجدول رقم (1)

| الوظيفة الحالية | تكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أعضاء مجلس إدارة | 10 | %16.7 |
| مدراء تنفيذيين | 10 | %16.7 |
| موظفين في الإدارة المالية | 20 | %33.3 |
| مراجعين داخليين | 10 | %16.7 |
| مراجعين خارجيين | 10 | %16.7 |
| المجموع | 60 | %100 |

ومن خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن هناك ارتفاعا في نسبة الموظفين في الإدارة المالية مقارنة مع أفراد عينة الدراسة الأخرى و قد بلغت نسبة الموظفيين في الإدارة المالية (33.3%)بما يتلائم مع طبيعة الدراسة

2- التوزيع الديموغرافي لعدد سنوات خبرة أفراد عينة الدراسة :

يوضح الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة كما يلي :

| عدد سنوات الخبرة | تكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من سنة | 5 | %8.3 |
| 1-5 سنوات | 20 | %33.3 |
| 6- 10سنوات | 20 | %33.3 |
| 10-15سنة | 10 | %16.7 |
| أكثر من 15 سنة | 5 | %8.3 |
| المجموع | 60 | 100 |

ومن خلال الجدول السابق رقم (2) يتبين أن أغلب المسئولين في البيئة المصرفية السورية تتمتع بخبرة مصرفية ومن خلال اللقاءات المباشرة مع أفراد عينة الدراسة تبين للباحث أن أغلب القائمين على المصارف الخاصة بشكل عام و الإسلامية بشكل خاص تم استقطابهم من الدول العربية المجاورة وباستفسار الباحثان عن أسباب عدم الاعتماد على الكفاءات المحلية أوضح أفراد العينة أن السبب يعود لضعف التأهيل العملي للكفاءات المحلية في العمل المصرفي و هذا نتيجة حداثة العمل المصرفي الخاص في البيئة السورية .

3-- التوزيع الديموغرافي للمؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة :

يوضح الجدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي كما يلي :

| المؤهل العلمي | تكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| درجة البكالوريوس | 34 | %56.7 |
| ماجستير | 22 | %36.6 |
| دكتوراه | 4 | %6.7 |
| المجموع | 60 | 100 |

يبين الجدول رقم (3) توزيع أفراد مجتمع و عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي حيث يشير أن هناك ارتفاعا في نسبة الأشخاص الحاملين لشهادة البكالوريس و قد بلغت (56.7%) و تليها نسبة حملة شهادة الماجستير و قد بلغت (36.6%) في حين نجد أن هناك انخفاض من حملة شهادة الدكتوراه و هذه النتيجة تشير إلى مستوى مناسب من التأهيل العلمي للأطراف المؤثرة و المتأثرة بمؤشر الربح و نسب توزيعه.

4- التوزيع الديموغرافي للتخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة :

يوضح الجدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العملي كما يلي :

| التخصص العلمي | تكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| | | |
| المحاسبة | 25 | %41.7 |
| إدارة الأعمال | 10 | %16.7 |
| علوم مالية و مصرفية | 10 | %16.7 |
| نظم المعلومات | 5 | %8.3 |
| أخرى | 10 | %16.7 |
| المجموع | 60 | 100 |

يتبين من الجدول رقم (4) أن غالبية الأفراد من تخصص المحاسبة و بلغت نسبتهم (31.4%) وقد بلغت نسبة الأفراد في إدارة الأعمال و العلوم المالية و المصرفية و نظم المعلومات (16.7%) (16.7%) (8.3%) على التوالي مما يشير إلى توافر التخصصات العلمية المعنية بالحوكمة و دورها في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح.

ثانيا "- تحليل البيانات و اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى :

إن لركائز الحوكمة دور في ترشيد إدارة وتوزيع الأرباح و الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية السورية

**الركيزة الأولى : الرقابة**

يبين الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و التباين لجزء من متغيرات الفرضية الأولى

الجدول رقم (5)

| التسلسل | المتغيرات | المتوسط | الإنحراف | التباين |
|---|---|---|---|---|

| | | المحاسبي | المعياري | |
|---|---|---|---|---|
| 1 | نزاهة الإدارة و بيئة الرقابة الفعالة | 4.4667 | 0.65 | 0.423 |
| 2 | كفاءة ونزاهة العنصر البشري في المنظمة . | 4.3333 | 0.773 | 0.599 |
| 3 | التقرير عن فعالية نظام الرقابة الداخلية و الإفصاح عن النقص الجوهري فيه . | 4.3500 | 1.070 | 1.147 |
| 4 | كفاءة و خبرة المراجع الداخلي. | 4.5500 | 0.50169 | 0.252 |
| 5 | الالتزام بمعايير للمراجعة الداخلية العالمية | 4.2667 | 0.88042 | 0.775 |
| 6 | الالتزام بالميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية | 3.8333 | 0.9051 | 0.819 |
| 7 | إشراف لجنة المراجعة على إعداد التقارير المالية | 3.7000 | 0.8694 | 0.756 |
| 8 | ضمان الاستقلالية لعناصر لجان المراجعة . | 2.9667 | 0.7583 | 0.575 |
| 9 | توافر الخبرة الكافية للجنة المراجعة بمجالات المحاسبة و المراجعة و التمويل | 3.5500 | 0.62232 | 0.387 |
| 10 | ضمان وجود مراقب شرعي دائم ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف الإسلامي | 4.5500 | 0.59447 | 0.353 |
| 11 | التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية | 4.7500 | 0.43667 | 0.191 |
| 12 | التزام المراجع الخارجي بقواعد وسلوك المهنة | 4.6167 | 0.71525 | 0.512 |
| 13 | وجود نظام للرقابة على جودة أداء مكاتب المراجعة | 3.8167 | 0.50394 | 0.254 |
| 14 | اعتماد المراجع الخارجي على نظم مراجعة متطورة | 3.7167 | 0.66617 | 0.444 |
| 15 | تقدير المراجع الخارجي لمسئوليته القانونية | 2.9833 | 0.77002 | 0.593 |
| 16 | تطوير أساليب رقابة المصرف المركزي على البيئة المصرفية السورية | 3.9667 | 0.99092 | 0.982 |
| 17 | متابعة إصدار التشريعات الخاصة بتفعيل رقابة هيئة سوق دمشق للأوراق المالية | 3.9667 | 0.99092 | 0.982 |
| 18 | تفعيل الرقابة الذاتية على جميع عناصر الرقابة المسئولة في المنظمة | 4.6667 | 0.47538 | 0.226 |
| | المجموع | 4.0583 | 0.2194 | 0.048 |

-تضمنت الأسئلة (1-2-3) العناصر التي تؤثر على فعالية الرقابة الداخلية و كانت قيمة المتوسطات مرتفعة جدا إذ تراوحت من (4.33-4.46) وكان لأثر نزاهة الإدارة و بيئة الرقابة الفعالة الأثر الأكبر حيث بلغت قيمة متوسط إجابات أفراد العينة (4.46)

-تضمنت الأسئلة (4-5-6) العناصر التي تؤثر على فعالية المراجعة الداخلية و لقد كان لأثر كفاءة و خبرة المراجع الداخلي على المراجعة الداخلية الأثر الكبير حيث بلغت قيمة متوسط الإجابات (4.55)

-تضمنت الأسئلة (7-8-9) العناصر التي تؤثر على فعالية لجان المراجعة و لقد كان لأثر إشراف لجان المراجعة على إعداد التقارير المالية الأثر الأكبر حيث بلغت قيمة متوسط الإجابات عن هذا السؤال (3.7)

-بلغ قيمة متوسط السؤال رقم (10)للإجابات أفراد العينة(4.55) و هي نسبة مرتفعة جدا

-تضمنت الأسئلة (11-12-13-14-15)العناصر التي تؤثر على فعالية المراجعة الخارجية في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح و لقد كان لالتزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية تأثير كبير جدا حيث بلغ متوسط الإجابة (4.75)

- بلغت قيمة متوسط الإجابات السؤال ( 18) المتضمن تفعيل الرقابة الذاتية 4.66 و هي نسبة ذات تأثير مرتفع جدا

- إن التباين إجابات أفراد العينة بلغ (0.04) مما يدل على أنه لا يوجد اختلاف في أراء أفراد العينة

**الركيزة الثانية :الإفصاح المحاسبي**

يشير الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و التباين لجزء من متغيرات الفرضية الأولى

| التسلسل | المتغيرات | المتوسط المحاسبي | الإنحراف المعياري | التباين |
|---|---|---|---|---|
| 19 | الإفصاح عن إتباع معايير المحاسبة الدولية في المصارف التقليدية ومعايير المحاسبة الإسلامية في المصارف الإسلامية | 4.6167 | 0.64022 | 0.410 |
| 20 | أن يتضمن الإفصاح كلا من النتائج المالية و التشغيلية . | 4.5333 | 0.56648 | 0.321 |
| 21 | أن يتضمن الإفصاح أهداف و سياسات المنظمة المصرفية | 3.7500 | 0.75071 | 0.564 |
| 22 | أن يتضمن الإفصاح أساليب و سياسات توزيع الأرباح في المصارف | 4.0167 | 0.91117 | 0.830 |
| 23 | أن يتضمن الإفصاح ملكية الأغلبية و حقوق التصويت . | 3.7500 | 0.93201 | 0.869 |
| 24 | أن يحتوي الإفصاح على أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين و مرتباتهم و حوافزهم | 4.0833 | 0.96184 | 0.925 |
| 25 | أن يضم الإفصاح على عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل القريب | 3.9500 | 1.01556 | 1.031 |
| 26 | أن يتضمن الإفصاح المسائل المتصلة بالعاملين و غيرهم من أصحاب المصالح | 3.2833 | 0.66617 | 0.444 |
| 27 | أن يتضمن الإفصاح على هيكل و سياسات وأساليب الحوكمة في المنظمة المصرفية . | 2.8667 | 1.18560 | 1.406 |
| | المجموع | 3.8722 | 0.3837 | 0.147 |

يوضح الجدول رقم (6) أهم المتغيرات التي تؤثر في فعالية الإفصاح المحاسبي للحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح و فق لآراء أفراد العينة :

-بلغت قيمة المتوسط الحسابي للسؤال رقم (19) (4.61) و هي ذات تأثير مرتفع جدا . و تلى ذلك السؤال (20)أن متوسط الإجابات لهذا السؤال كانت (4.53) أما المتغير التالي السؤال رقم (24) حيث بلغ المتوسط الحسابي ( 4.08) و بقيمة متقاربة جدا كان السؤال (20 )حيث بلغت (4.01)

- تراوحت متوسطات الأسئلة (21-23-25-26) من (3.2-3.9) و هي ذات تأثير مرتفع على فعالية الإفصاح

-بلغ متوسط الإجابات لأفراد عينة الدراسة على جميع متغيرات الإفصاح المحاسبي و دورها في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح (3.87) و هي قيمة مرتفعة و أكبر من القيمة المعتمدة في الدراسة و البالغة (3)

**الركيزة الثالثة :إدارة المخاطر :**

يشير الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و التباين لجزء من متغيرات الفرضية الأولى

| التسلسل | المتغيرات | المتوسط المحاسبي | الإنحراف المعياري | التباين |
|---|---|---|---|---|
| 28 | التأكد من أن دافع الإدارة من اختيار السياسة المحاسبية هو تحقيق مصلحة المصرف و ليس دافعا انتهازيا . | 4.5500 | 0.50169 | 0.252 |
| 29 | التأكد من عدم استخدام السياسات التشغيلية و التمويلية للتأثير على أرباح المصرف بطريقة سلبية . | 4.4000 | 0.64309 | 0.414 |
| 30 | التأكد من أن السياسة المستخدمة لن تؤثر سلبيا على سمعة المصرف من خلال انخفاض جودة التقارير المالية. | 4.1167 | 0.95831 | 0.918 |
| 31 | التأكد من أن السياسة المستخدمة متفقة مع معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للمصارف التقليدية و معايير المحاسبة الإسلامية بالنسبة للمصارف الإسلامية | 4.7500 | 0.43667 | 0.191 |
| 32 | التأكد من أن السياسة المستخدمة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في المصرف الإسلامية | 3.7500 | 0.43667 | 0.191 |
| 33 | التأكد أن الإدارة لم تلجأ إلى الاعتماد على عمليات محاسبية وهمية | 4.4167 | 0.76561 | 0.586 |
| 34 | تأكد من الإدارة قد أفصحت عن السياسات المحاسبية في التقارير المالية | 3.5167 | 0.79173 | 0.627 |
| | المجموع | 4.2143 | 0.47380 | 0.224 |

-أوضح السؤال رقم (28) أن على إدارة المخاطر التأكد من دافع الإدارة في أي سياسة محاسبية تختارها الإدارة هو ليس دافعا انتهازيا حيث بلغت قيمة متوسط إجابات أفراد العينة (4.55) و التباين (0.25) مما يدل على تجانس أراء أفراد العينة.

- أوضح السؤال (29-30-31-32-33-34) أن على إدارة المخاطر دراسة الأساليب التي تتبعها الإدارة عادة في التأثير على مؤشر الربح و نسب توزيعه و التأكد بداية من أنها متطابقة مع معايير المحاسبة الدولية حيث بلغت قيمة متوسط (4.75) وهي نسبة مرتفعة جدا و ذات تأثير كبير جدا ، -

-يتبين من الجدول رقم (11) انخفاض التباين في أراء أفراد العينة في دور إدارة المخاطرفي الحد من الممارسات السلبية في كل متغير على حدا و بصورة إجمالية أيضا حيث تراوح التباين بين (0.1-0.6) و لجميع أفراد العينة (0.22)

ومن خلال تحليل البيانات للركائز المحاسبية الثلاثة للحوكمة و دورها في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح يبين الجدول رقم (8) المتوسط لحسابي و الانحراف المعياري و التباين للأراء أفراد العينة للركائز الثلاثة مجتمعة .

| التسلسل | المتغيرات | المتوسط المحاسبي | الإنحراف المعياري | معامل الاختلاف |
|---|---|---|---|---|
| الركيزة الأولى | دور الرقابة في ترشيد إدارة و توزيع الأرباح والحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح | 4.0583 | .21948 | .048 |
| الركيزة الثانية | دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد إدارة و توزيع الأرباح والحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح | 3.8722 | .38372 | .147 |
| الركيزة الثالثة | دور إدارة المخاطر في ترشيد إدارة و توزيع الأرباح والحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح | 4.2143 | .47380 | .224 |
| | المجموع | 4.0412 | .30054 | .090 |

-من الجدول رقم (8) السابق نجد أن المتوسط الحسابي الإجمالي للفرضية الأولى قد بلغ 4.0412 و هو أكبر من المتوسط الفرضي و قيمته (3) مما يدعو لقبول الفرضية و للتأكد من النتيجة السابقة لجأ الباحثان إلى استخدام اختبار ( One Sample T-Test) و قد توصلا الباحثان إلى النتيجة التالية

Ha : إن لركائز الحوكمة دور في ترشيد إدارة وتوزيع الأرباح و الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية السورية

H0: ليس لركائز الحوكمة دور في ترشيد إدارة وتوزيع الأرباح و الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية السورية

و لقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق أن قيمة T المحسوبة 26.835 و هي أكبر من قيمتها الجدولية ، و تبعا لقاعدة القرار سالفة الذكر ترفض الفرضية العدم (H0) و تقبل الفرضية البديلة (Ha) ، ويوضح الجدول (9) ماسبق كما يلي :

اختبار الفرضية الأولى باستخدام ( One Sample T-test)

| Tالمحسوبة | Tالجدولية | SIG T | نتيجة الفرضية العدم | المتوسط العام |
|---|---|---|---|---|
| 26.835 | 1.96 | 0.00 | رفض | 4.0412 |

الفرضية الثانية :

إن للقوانين و التشريعات الناظمة لعمل البيئة المصرفية السورية دور في تحقيق ركائز الحوكمة فيها

يبين الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و التباين لمتغيرات الفرضية الرابعة المؤلفة من أنه يمكن للقوانين و التشريعات الناظمة لعمل البيئة المصرفية السورية أن يكون لها دور في تحقيق ركائز الحوكمة فيها

جدول رقم (10)

| التسلسل | المتغيرات | المتوسط المحاسبي | الإنحراف المعياري | التباين |
|---|---|---|---|---|
| 35 | مواد القانون رقم 28 للعام 2001 المتعلق بإحداث المصارف الخاصة والمشتركة | 3.1667 | 0.61525 | 0.379 |
| 36 | مواد قانون النقد الأساسي رقم /23/ للعام 2002 المتضمن إحكام تنظيم ومراقبة المصارف في الجمهورية العربية السورية | 2.8333 | 0.69298 | 0.480 |
| 37 | مواد المرسوم التشريعي رقم /35/ للعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية | 3.6333 | 0.55132 | 0.304 |
| 38 | مواد القانون رقم 22 لعام 2005 القاضي بإحداث هيئة للأوراق و الأسواق المالية | 3.1667 | 0.58705 | 0.345 |
| 39 | مواد المرسوم التشريعي رقم 55 للعام 2006 الذي يرسم قانون سوق الأوراق المالية | 3.3000 | 0.8088 | 0.654 |
| 40 | مواد القرار رقم 3394 القاضي باعتماد معايير المحاسبة الإسلامية من قبل المصارف الإسلامية العاملة | 2.6000 | 0.49403 | 0.244 |
| 41 | مواد القرار رقم 3943 الذي يقرر نظام و تعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية | 3.2000 | 0.68396 | 0.468 |
| 42 | مواد القرار رقم 3944 الذي يقرر نظام اعتماد مفتشي الحسابات لدى الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية | 3.4000 | 0.69380 | 0.481 |
| 43 | مواد القرار رقم 3945 الذي يقرر نظام إصدار وطرح الأوراق المالية. | 2.9167 | 0.49717 | 0.247 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 45 | مواد القرار رقم 3946 الذي يقرر التعليمات التنفيذية لقانون هيئة الأوراق والأسواق المالية | 3.1000 | 0.65613 | 0.431 |
| | المجموع | 3.1348 | 0.263 | 0.069 |

–من الجدول رقم (10) نجد أنه هناك انخفاض في تباين أراء أفراد العينة حيث تراوحت من (0.2–0.4) للمتغيرات السابقة و (0.06) للمتغيرات مجتمعة مما يدل على تجانس أراء أفراد العينة

–من الجدول رقم (10) السابق نجد أن المتوسط الحسابي الإجمالي للفرضية الرابعة قد بلغ 3.13 هو أكبر من المتوسط الفرضي و قيمته (3) مما يدعو لقبول الفرضية بالرغم من انخفاض تأثيرها على ركائز الحوكمة من وجهة نظر أفراد العينة و للتأكد من النتيجة السابقة لجأت الباحثان إلى استخدام اختبار ( One Sample T-Test) و قد توصلا إلى النتيجة التالية

Ha : إن للقوانين و التشريعات الناظمة لعمل البيئة المصرفية السورية دور في تحقيق ركائز الحوكمة فيها

H0: لا يمكن للقوانين و التشريعات الناظمة لعمل البيئة المصرفية السورية أن يكون لها دور في تحقيق ركائز الحوكمة فيها

و لقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق أن قيمة T المحسوبة 3.967 و هي أكبر من قيمتها الجدولية ، و تبعا لقاعدة القرار سالفة الذكر ترفض الفرضية العدم (H0) و تقبل الفرضية البديلة (Ha) ، ويوضح الجدول ( 11) ماسبق كما يلي :

اختبار الفرضية الثانية باستخدام ( One Sample T-test)

| Tالمحسوبة | Tالجدولية | SIG T | نتيجة الفرضية العدم | المتوسط العام |
|---|---|---|---|---|
| 3.967 | 1.96 | 0.00 | رفض | 3.1348 |

## النتائج و التوصيات:

من خلال عرض البيانات و اختبار الفرضيات يمكن توصيف أهم النتائج الخاصة بهذه الدراسة بالنقاط التالية:

1. إن التشريعات والقوانين و القرارات المنظمة لعمل البيئة المصرفية لا تتضمن بشكل صريح مفهوم الحوكمة و إنما تهدف إلى توفير ركائزه من خلال مجموعة متعددة من التشريعات و القوانين و القرارات
2. إن للركائز الحوكمة القدرة على الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية من خلال تفعيل الرقابة بصورة متكاملة و تفعيل مبدأ الرقابة الذاتية من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة بالبيئة الرقابية للمصرف و التوسع في الإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى دراسة كلا من دوافع الإدارة والأساليب التي تلجأ إليها للتأثير على التقارير المالية من قبل إدارة المخاطر

أما أهم التوصيات التي يوصي بها الباحث فهي كالتالي:

1. ضرورة أن تعد الجهات الحكومية دليلا إرشاديا لحوكمة المصارف يهدف إلى تعزيز الحوكمة من خلال توضيح آليات الرقابة ووسائل الإفصاح وإدارة المخاطر في المصارف بما يحقيق السلامة و المتانة للعمليات المصرفية بالإضافة إلى توضيح المعايير الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية و كيفية قيامهم بأداء واجباتهم تجاه المساهمين و المودعين بالإضافة إلى توضيح واضح لمسؤوليات و أعمال كل من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية

2. من الضروري على المصارف العاملة في البيئة المصرفية السورية من إتباع العديد من الإجراءات التي من شأنها أن تحسن من جودة القوائم و التقارير المالية المنشورة منها الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في المصارف و العمل على الإفصاح عن مدى فعاليته و عن نواحي الضعف إن وجدت وتفعيل دور كلا من مجلس الإدارة ولجان المراجعة وضمان استقلاليتها و العمل على تطوير مفاهيم و آليات إدارة المخاطر لديها من خلال تكوين إدارة مستقلة في تلك المصارف تلعب دور فعال في تحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي يواجهها المصرف وطرق ووسائل وفلسفة التعامل لمواجهه هذه المخاطر

المراجع :


1. جرجس عبده جرجس –الارتقاء بمفهوم الإفصاح في تقرير المراجعة الخارجية لمواكبة الخدمات المتطورة لمهنة المراجعة –الدراسات والبحوث التجارية –كلية التجارة –جامعة الزقازيق –السنة الثامنة عشر –المجلد الثاني – 1998
2. جورج دانيال غالي –تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة ––الدار الجامعية –2001
3. طارق عبد العال حماد –حوكمة الشركات ((المفاهيم –المبادئ –التجارب –)) تطبيقات الحوكمة في المصارف –الدار الجامعية 200
4. علي حاج بكري –دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال –المجلة العلمية لكلية التجارة "بنين " –جامعة الأزهر –العدد 30 –لسنة 2005–
5. محمود يوسف الكاشف –نحوإطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة –المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة –جامعة عين شمس –كلية التجارة –العدد الرابع –2000.
6. ممدوح عبد الحميد –أثر السياسات المحاسبية لإدارة الربح على أسعار الأسهم –مجلة الفكر المحاسبي –كلية التجارة –جامعة عين شمس –2000.
7. نعيم دهمش ،زاهر الرمحي –المخاطر لدى المصارف –البنوك في الأردن –العدد الخامس –المجلد الثالث والعشرون–2004.
8. نعيم سابا خوري –مهنة المحاسبة بين التعثر المالي والتحكم المؤسس في الشركات –البنوك في الأردن –العدد التاسع –المجلد الواحد العشرون –2002.
9. Bruns, W.J., Jr. and Merchant K.A. 1990. The Dangerous Morality of Managing Earnings. Management Accounting. Vol. 72(2),
10. http://www.idbe-egypt.com/doc/governance.doc.
11. http://www.sana.org/ara/2/2005/05/04/pr-6142.htm
12. Scott B. Jackson and Marshall K. Pitman, Auditors and Earnings Management, The CPA Journal, The New York State Society of CPAs,2006.